الفصل الثاني

الإرهاصات الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية

أولاً: مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

من أهم ما تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية من تغيّرٍ في برنامجها الوطني بُعيد تنحّية الشقيري مباشرة، وكنتيجة للتطورات السياسية والعسكرية اللاحقة التي شهدتها المنطقة العربية بعد هزيمة 1967، وانعكست سلباً على مجمل القضية الفلسطينية، الأمر الذي دعا قادة منظمة التحرير لمسايرتها ومجاراتها. فالمجالس الوطنية الفلسطينية الواقعة تحت هيمنة الفصائل الفدائية ابتداءً من كانون ثانٍ (يناير) 1968 وحتى عام 1971، وبتأثيرٍ من حركة فتح، قبِلت العمل على **إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين** يتعايش فيها العرب واليهود، أي أن المنظمة تخلّت عن موقفها الرافض لوجود مهاجرين يهود في فلسطين بعدما كانت تعتبرهم مستعمرين عنصريين، وكان المبرر لذلك هو كسب تأييد الرأي العام الدولي واستقطاب القوى والأحزاب السياسية في العالم. ورافق ذلك التراجع أن طفح على السطح نقاش وصراع سياسي حاد داخل الفصائل الفلسطينية نفسها؛ فالفصائل القومية والشعبية والعربية (منظمة الصاعقة) رفضت فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، باعتبار أن ذلك يشكّل تعارضاً مع الميثاق الوطني الفلسطيني، وخروجاً على الأهداف القومية الرافضة لقبول المهاجرين اليهود كمواطنين في فلسطين [1].

ومما يُذكر هنا: إنه وعلى أثر هزيمة 1967 واحتلال إسرائيل لِما تبقّى من أرض فلسطين التاريخية، أضفى ذلك وضوحاً على مفهوم التحرر الوطني وسهّل ممارسته، وهو الأمر الذي أكّدته وجسّدته منظمة التحرير، وأصبح التحرير بعد ذلك يعني إنهاء احتلال إسرائيل لفلسطين بكاملها. وباستلام قيادة حركة فتح المنظمة وتمكّنها من إيجاد صيغة مرنة للتحالف مع فصائل المقاومة؛ أصبح استقلال فلسطين مطلباً وطنياً واضحاً وأساساً للإجماع الوطني،

---

[1]- مخادمة، **منظمة التحرير**، ص340-341؛ الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**، ص316؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص177.

وحدّدت آلية التحرير بالكفاح المسلح والتعبئة الشعبية والتحالف العربي، وأصبح التوجه القطري الذي كان التعبير عنه أقل صراحة قبل نكبة 1948، وأكثر غموضاً في المرحلة الانتقالية (1948-1965)، في منتهى الوضوح بعد أن تسلّم ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة عام 1969، وصدر وقتذاك كُتيب تضمّن المنظور الفلسطيني لحل الصراع. وكان أهم ما جاء فيه: "**مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية**" كحلٍ للوجود اليهودي في فلسطين بأكملها، وشكّل هذا الحل الإطار العام للخطاب التاريخي، الذي ألقاه عرفات فيما بعد في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 [1].

ويبدو أن الفلسطينيين كانوا قد انشغلوا لعقودٍ طويلة بالكفاح من أجل الاستقلال، وكانت فكرة الوطن لديهم أكثر حضوراً من فكرة الدولة فلم تشغل مسألة الدولة ككيان قانوني وسياسي، وكمؤسسات وسلطات سياسية وحدود وعلاقات دولية كثيراً من المفكرين السياسيين، ولم تُوضع ضمن سلم اهتمامات الفصائل الفلسطينية؛ فالجميع كان مشغولاً بموضوع تحرير الوطن وإقامة الدولة على حساب الانشغال بالدولة فى حد ذاتها، وهذا ما يُفسّر غياب الدراسات القانونية والدستورية حول الدولة الفلسطينية، سوى ما تعلق بالقانون الدولي كمرجعية لتشريع وجود الدولة. ففكرة الدولة الفلسطينية لم تكن حاضرة عند مفجري الثورة الفلسطينيين، بل واجهت معارضة من جانب بعض الدول العربية كالأردن على وجه التحديد على تأسيس منظمة التحرير. الأمر الذي دفع حركة فتح كبرى فصائل الثورة الفلسطينية إلى طرح صيغة، اعتقدت أنها ستحظى بموافقة أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية، وتمثّلت هذه الصياغة فى "**دولة فلسطين العلمانية**"، والتي تمنح لليهود المقيمين فى فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب الفلسطينيين. ويرجع طرح هذه الصيغة إلى طبيعة الاحتلال الإسرائيلي باعتباره احتلال استيطاني لفلسطين، بما يطرحه ذلك من إشكالية حول مصير اليهود فى فلسطين؛ ولذلك فقد طرحت حركة فتح فكرة دولة فلسطين الديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود فى وفاقٍ دون أي تمييز [2].

---

[1] - إبراهيم أبو لغد، "**الجذور التاريخية لاتفاق غزة- أريحا**"، مجلة السياسة الفلسطينية، السنة الأولى، العددان 1، 2، نابلس، شتاء وربيع 1994، ص24-25.

[2] - إبراهيم أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية: النشأة والتطور**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة، يوليه 2004، ص32-34.

كما يُذكر هنا أيضاً أن حركة فتح لم تكن هي التي ابتكرت مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين، فقد كانت طرحته من قبل عُصبة التحرير الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني فيما بعد) في عام 1946، كما نصَّ عليه قرار استقلال فلسطين الذي أعلنه الحاج أمين الحسيني في غزة في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1948؛ ولكن أول نص مكتوب لحركة فتح يشتمل على هذا الهدف جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للتنظيمات الفلسطينية الذي انعقد في القاهرة ما بين 17 – 20 كانون ثانٍ (يناير) 1968، وهو المؤتمر الذي دعت إليه وتزعّمته حركة فتح [1]. وكانت فتح قد أعلنت في كراسها الذي وجهته للصحافة الأجنبية في الشهر نفسه أن هدفها هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مرة ثانية بانسجامٍ وجنباً إلى جنب [2].

وفيما يخص ما أعلنته حركة فتح؛ فثمة وقفة لنا نظراً لخطورة ذلك القول: (**فمتى كان الفلسطينيون واليهود قد عاشوا معاً بانسجامٍ وجنباً إلى جنب على مدار التاريخ؟**)؛ فكل المعطيات التاريخية تؤكّد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الطرفين كانا متصادمين، وبأن اليهود حاولوا على مدار تاريخهم ومن خلال توراتهم المزيّفة، الادّعاء بأحقيتهم بأرض فلسطين. وإنما عاش اليهود بسلامٍ وأمن فقط في ظل الدول الإسلامية التي كانت فلسطين جزء من ممتلكاتها، من صدر الإسلام وحتى القضاء على حكم الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين.

وحسب ما قاله صلاح خلف (أبو إياد): فإن حركة فتح كانت قد تبنّت بصراحة في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1968، هدفها الاستراتيجي المتمثّل في إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في وفاق دون تمييز عنصري [3]. ومما دعا فتح للتنظير لهذا الهدف الاستراتيجي هو العمل على زعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى

---

[1] - **الكتاب الثانوي لحركة فتح، لعام 1968**، فتح: الإعلام المركزي، 1969/2/20، ص127-130؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص177.

[2] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، جمع وتصنيف: جورج خوري نصر الله، (رقم 47)، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1969، ص56؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص183؛

*Jamal Nassar, **The Palestine Liberation Organization: From Armed Struggle to the Declaration of Independence**, New York, Praeger, 1991, p. 84.*

[3] - خلف، **فلسطيني بلا هوية**، ص113.

اليهود في فلسطين؛ وبالتالي: إحراجهم دولياً [1]، ولأن حركة فتح كانت ترفض في حينه قرارات الأمم المتحدة سواء التي دعت لتقسيم فلسطين عام 1947، أو القرار (242) عام 1967 [2]. وحسب ما ذكر البعض: فإن خيار الدولة الديمقراطية كان الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، لو أمكن تبنّيه من قبل المراكز الدولية الأقوى في العالم التي انحازت لإسرائيل، غير إن تلك المراكز رفضت التعاطي مع هذا الخيار، بناءً على رفضه من قِبل الحكومة الإسرائيلية [3]. ولم تُعِرْ إسرائيل هذا الهدف أدنى اهتمام واعتبرته مجرد مناورة سياسية تقوم بها حركة فتح، وتمَّ إزاحة هذا الهدف من دائرة التعاطي السياسي معه [4].

وكان قد انعقد في القاهرة في 1969 المؤتمر العالمي الثالث لنصرة الشعوب العربية، ورُفع فيه شعار "إقامة الدولة الديمقراطية" على لسان نبيل شعث ممثل حركة فتح في المؤتمر لأول مرة بالقول: "**إن فتح تقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم من: مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمعٍ ديمقراطي تقدمي**" [5].

ويتضح مما سبق وحسب ما ورد على لسان ممثل حركة فتح، التناقض في موقف حركة فتح من التعامل مع ملف الصراع الدائر. (**فهل هي مع الكفاح المسلّح لتحرير كل الأراضي الفلسطينية، أم تقاتل فقط من أجل إقامة دولة فلسطينية تضم جميع الطوائف الدينية في فلسطين، أم هي وكما سيرد لاحقاً تقاتل من أجل دولة تُقام على أي جزءٍ تنسحب منه إسرائيل، أم دولة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967؟**). إن هذا التناقض يبدو مُستغرباً في فترةٍ زمنية تُعد قصيرة من عمر نضال أي شعب يناهض ويكافح لنيل استقلاله، لكننا نستطيع الجزم بأن ما صرّح به ممثل حركة فتح، يُعدُّ

---

[1]- عصام عدوان، **الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات**، غزة 1429هـ (2008م)، ص10.

[2]- **مقابلة مع عبد الله أبو العطا**.

[3]- **مقابلة شخصية مع الأستاذ إبراهيم أبو النجا** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ أبو النجا هو: عضو المجلس الثوري في حركة فتح، ومنسق لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، وكان نائباً أول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني سابقاً.

[4]- كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص43؛ **مقابلة شخصية مع الأستاذ يحيى رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/17، والأستاذ يحيى رباح: كاتب ومحلل سياسي، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعمل سفيراً سابقاً للسلطة الفلسطينية في اليمن.

[5]- عبد الرحيم غنيم، **ثلاثون عاماً من العبث**، دمشق، دار الجليل، 1987، ص131؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

تأكيداً لِما صرّح به يحيى حمودة الرئيس المؤقت لمنظمة التحرير مطلع العام 1968، من موافقته على إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، كما سيرد بيانه لاحقاً.

وكانت فكرة وشعار الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة والتي طرحتها منظمة التحرير، هي البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، أو إن شئنا الدقة فإن هذه الفكرة هي أول تنازل سياسي رسمي فلسطيني. وترجع تلك الفكرة أساساً إلى حركة فتح مع نهاية عام 1967، لكنها لم تخرج إلى العلن سوى في كانون ثانٍ (يناير) 1968 [1]. ولمَّا كان هذا التحوُّل هو الأول في الفكر السياسي الفلسطيني، فقد أيّد تلك الفكرة كثير من قادة المقاومة في الدورة السادسة للمجلس الوطني، التي انعقدت في القاهرة في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1969. وفي البند السابع تحت عنوان: "**توصيات اللجنة السياسية والإعلامية**"، تبنّي المجلس الوطني مشروع الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين، التي يتمتع فيها السكان اليهود بحقوقهم الدينية والثقافية، ويعيشون في الدولة مع المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين على قدر المساواة [2]. وكانت الموافقة على هذا الشعار مشروطة بالالتزام بروح الميثاق الوطني، مما يعني أن فكرة التحرير الكامل لم تعد واردة، كما يمكن القول بأن هذا الطرح يعتبر أول اختراق سياسي لحائط الرفض الفلسطيني [3]. وكان ياسر عرفات قد أوضح، بأن شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية كما اقترحته حركة فتح، يطالب بدولة ديمقراطية وليس بدولة علمانية [4].

وحسب ما قاله الأستاذ أبو أحمد فؤاد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فإن حركة فتح منذ أن دخلت منظمة التحرير، ثبّتت ميثاق المنظمة والأهداف التي حددتها المجالس الوطنية، وعندما تولّت تلك الحركة قيادة المنظمة حافظت على الثوابت الوطنية التي أقرّتها مؤسسات المنظمة، ومنها الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني التي تعيش فيها الأقليات بدون تمييز [5].

---

[1] - كوبان، **المنظمة تحت المجهر**، ص42؛ الصمادي، **تجربة منظمة التحرير**، ص50.

[2] - ديمترف، **نشأة وتطور حركة المقاومة الفلسطينية**، ص35؛ الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي**، ص219؛ المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

[3] - المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76.

[4] - **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 11، من 1970/1/1 – 1970/6/30، ص310.

[5] - **كتاب مطبوع ورد للباحثين عبر البريد الاليكتروني من الأستاذ أبو أحمد فؤاد من دمشق** بتاريخ 2000/3/7، والأستاذ أبو أحمد فؤاد، واسمه الحقيقي: فؤاد أحمد مراغة، وهو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول العلاقات

وبحسب البعض: فإن تبنّي مفهوم الدولة الديمقراطية في فلسطين، كان يمثّل نموذجاً مناقضاً ومناهضاً للصيغة الدينية لدولة إسرائيل من حيث هي دولة اليهود، وأن تبنّي شعار الدولة الديمقراطية العلمانية قد ارتبط على نحوٍ أساسي بتبلور موقف سياسي فلسطيني، يفصل بين اليهودية كديانة والصهيونية كحركة سياسية استعمارية، وهو الموقف الذي اعتبرته بعض التنظيمات والحركات السياسية الفلسطينية، خروجاً على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابقة، وتخلّي المنظمة عن موقفها الرافض لوجود المهاجرين اليهود في فلسطين. وفي المقابل: اعتبرته أطراف سياسية فلسطينية أخرى بأنه أدّى إلى تعاطف دولي مع القضية الفلسطينية وخاصةً المعسكر اليساري العالمي، الذي أيّد بعض أطرافه في عام 1947 قيام دولة إسرائيل إلى جانب الدولة العربية. وبصرف النظر عن الاختلافات الفلسطينية الداخلية، فإن تبنّي ذلك الشعار مثّل أول انحياز سياسي فلسطيني رسمي مدعوم بمصادقة المجلس الوطني الفلسطيني لحل المسألتين الفلسطينية واليهودية، على قاعدة الفكر العلماني الذي يتسع للتعددية والحقوق الفردية والجماعية (أي المواطنة)، كما يتسع للحريات الدينية والاجتماعية دون تمييز ديني أو عرقي [1].

وقبل التطرّق للمبررات التي أدّت لتبنّي مشروع الدولة الديمقراطية، نجد حريٌّ بنا التوقف عند ما ذكره الدكتور رباح مهنّا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: بأن ازدياد قوة وتأثير حركة فتح داخل منظمة التحرير، كان مستنداً إلى ما تمَّ تحقيقه بعد معركة الكرامة، ودعم النظام الرسمي العربي وبالذات مصر والسعودية ودول الخليج العربي لتلك الحركة، وعدم تجاوب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع ذلك النظام العربي. ففي بداية العام 1968، كان ثمة لقاء بين جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية والرئيس عبد الناصر؛ وتمَّ الاتفاق على أن يقوم الأخير بدعم الجبهة على كل الصُّعد السياسية والعسكرية، كما اجتمع حبش مع مدير المخابرات المصرية الذي طلب منه إبلاغ جهازه بأي نشاط عسكري للجبهة قبل الإعلان عن أي عمليات عسكرية؛ فقوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حبش بينما وافقت حركة فتح عليه، لذلك كان الدعم كله موجهاً للأخيرة

السياسية، وكان لفترة طويلة المسؤول العسكري للجبهة، وحاصل على درع الثورة من ياسر عرفات تقديراً لشجاعته وصموده أثناء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978، وصموده في مدينة صور بلبنان.

[1] - الشوملي، **العلمانية في الفكر العربي**، ص219-220؛ **مقابلة شخصية مع الدكتور رمزي رباح** في غزة بتاريخ 2009/5/3، والدكتور رمزي رباح هو عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ إبراهيم أبراش، **"دولة ثنائية القومية في فلسطين أم في الضفة الغربية؟"** Middle East On Line؛ http://www.middle-east-online.com/?id=65902

من مصر والسعودية، وبالتالي: فإن هذا الدعم انعكس على سياسات فتح والمنظمة التي تقودها [1].

ثانياً: أسباب تبنّي خيار الدولة الديمقراطية

تباينت الأسباب التي دعت حركة فتح إلى تبني خيار الدولة الديمقراطية عام 1968، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. طرح فكرة الدولة الديمقراطية في ذلك العام حسب ما يقوله الأستاذ غازي الصوراني وكما أكّد له صديقه عبد القادر ياسين، إنما تعود إلى المؤرخ اليساري الفرنسي **مكسيم رودنسون** (Maxim Rodinson)، الذي قام بإقناع مندوب فتح في أوروبا آنذاك محمد أبو ميزر (أبو حاتم) في خريف 1968، بضرورة اجتذاب اليسار الأوروبي وقوى السلام في إسرائيل بشعار الدولة الديمقراطية، وكذلك موازين القوى الدولية كانت تحتّم تقديم برامج وسياسات واقعية، الأمر الذي لاقى ترحيباً لدى ياسر عرفات؛ فأوعز بدوره بالإعلان عن الفكرة مطلع عام 1969 [2].
2. أنها أتت كمحاولة من جانب قيادة المنظمة لكي تلقي قبولاً من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ولإنهاء الصراع بين الجانبين العربي والإسرائيلي [3].
3. ضغط غالبية الأنظمة الرسمية العربية بعد هزيمة 1967 على حركة فتح لتبني إستراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دولياً.
4. ضغط الدول الصديقة بما في ذلك بلدان المنظومة الاشتراكية، التي دعمت خيار التسوية وإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.
5. بروز محاولات إسرائيلية لخلق قيادات بديلة داخل الوطن تقبل بالحلول المطروحة ولديها الاستعداد لتقديم تنازلات جوهرية؛ ولكن تلك المحاولات فشلت لالتفاف الجماهير الفلسطينية حول منظمة التحرير والمقاومة [4].

---

[1] - **مقابلة شخصية مع الدكتور رباح مهنّا** في غزة بتاريخ 2009/5/6، والدكتور رباح مهنّا هو عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

[2] - **مقابلة مع غازي الصوراني؛ مقابلة مع رمزي رباح؛ مقابلة مع جميل المجدلاوي.**

[3] - **مقابلة شخصية مع الأستاذ حسني سالم زعرب** في رفح بتاريخ 2009/5/25، والأستاذ زعرب هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومحافظ خانيونس سابقاً.

[4] - **كتاب من أبو أحمد فؤاد.**

6. ضمان عدم عودة الضفة الغربية إلى الحكم الأردني وقطاع غزة إلى الإدارة المصرية مستقبلاً، وإنما إعلان دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني.
7. الدعوة التي وجهها العاهل الأردني حسين في 7 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967 بأن تتخلّى إسرائيل عن غربيتها، وأن تُصبح شرقية بحيث تندمج في المجتمع الشرقي كمواطنة حرة متخلّية عن صهيونيتها؛ مما عبَّد الطريق لحركة فتح للإعلان عن إقامة الدولة الديمقراطية، ومن المحتمل أن تكون تصريحات فتح بالدعوة إلى "فلسطين مفتوحة"، ما هي إلاَّ صدى لمشروع الملك حسين.
8. وبما أن حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح فبعد هزيمة 1967 وحصول تلك الحركة على الدعم السياسي العربي، أدّى ذلك إلى تشجيعها على طرح هذا المشروع.
9. إن هزيمة العرب في تلك الحرب جعلت من الصعوبة تحرير كامل فلسطين؛ فتعاملت فتح مع واقع سياسي جديد، في الوقت الذي حرصت فيه على إثبات وجود الشعب الفلسطيني والهوية الفلسطينية على عكس الدعاية الصهيونية، مما اقتضى منها العمل على كسب الرأي العام الدولي[1].
10. إنه قبل حرب 1967 كان هناك تأثير كبير لمصر وبعض أقطاب النظام الإقليمي العربي على بنية وقرار منظمة التحرير، ولكن بعد الحرب والنهوض العاصف للحركة الوطنية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العريض معها، بدأ يطرأ على القيادة الفلسطينية نضج، تطلّب منها تقديم رؤية فلسطينية بمعزلٍ عن الحسابات العربية التي كانت قائمة قبل تلك الحرب.
11. إن الهدف من وراء هذا الطرح هو حل جذري تاريخي واستراتيجي للقضية الفلسطينية، مضمونه تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني الإسرائيلي، ويقدّم حلاً ديمقراطياً بعيداً عن الشوفينية والعنصرية والتطهير العرقي الذي مارسته الحركة الصهيونية، وهو حل لا يقوم بالنسبة للفلسطينيين على إبادة اليهود مثلما فعل (هتلر)، وإنما ينمْ عن نضج سياسي.
12. إن رؤية حركة فتح تقوم على مبدأ العلمانية الذي يتعايش فيها المواطنين من مختلف الديانات، أما رؤية القوى اليسارية الديمقراطية الفلسطينية فهي المساواة في الحقوق بين المواطنين وليس على أساس الدين (أي على أساس المواطنة)[2].

---

[1]- عدوان، **الدولة الفلسطينية**، ص8-9؛ مقابلة مع عبد الله أبو العطا؛ مقابلة مع رمزي رباح.

[2]- مقابلة مع رمزي رباح.

13. إن هذا المشروع كان رداً من حركة فتح على الخطاب السياسي للتنظيمات اليسارية التي ادّعت بأنها تفتقر لإستراتيجية واضحة المعالم [1].
14. طبيعة تشكيل حركة فتح التي كانت تمثّل التيار البرجوازي الفلسطيني الذي لا يمتلك نفساً طويلاً، وإنما ذا نفس قصير في المساومات السياسية، والوصول إلى حلول وسط على حساب الإستراتيجية [2].

ولم يكن هناك وقتذاك أي حديث من قِبل أي مسؤول فلسطيني في المنظمة أو في التنظيمات والقوى المشاركة في منظمة التحرير ومؤسساتها، عن الاعتراف بالكيان الصهيوني أو عن تسوية سياسية معه، بل كان كل الخطاب السياسي والاستراتيجية السياسية قائمة على أساس تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وكان مجرد التفكير بالتفاوض أو الاعتراف آنئذ بإسرائيل يُعتبر خيانة وطنية [3].

ومن خلال استقراء الأسباب السابقة الذكر، بإمكان الباحث الموضوعي التأكيد بصورة جليّة لا لبس فيها، بأن تلك الأسباب في معظمها ليست محل إقناع وذلك لِما يلي:

1. تبني مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية، لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها لمجرد أن إنساناً متعاطفاً مع القضية الفلسطينية، قد نصح قادة منظمة التحرير بتبنيها كما فعل المؤرخ اليساري الفرنسي (مكسيم رودنسون)؛ إذ يُفترض بالقيادة الفلسطينية دراسة ذلك الطرح برويّة وأن يأخذ الوقت الكافي قبل اعتماده.
2. إن هزيمة العرب في حرب 1967 عمِلت على زيادة وتيرة العمل الفدائي الفلسطيني ولم تؤدِ إلى خفوته، فلماذا اضطرت القيادة الفلسطينية إلى التعجّل بالبحث عن حلولٍ أقل شأناً من الثوابت الوطنية الفلسطينية.
3. إن ضغط غالبية الأنظمة العربية والدول الصديقة على حركة فتح وقيادة منظمة التحرير، لتبني استراتيجية مغايرة لهدف التحرير الكامل، وضرورة التكيّف مع ما هو مطروح دولياً لا يُعد سبباً مقنعاً للبحث عن حلول لا طائل من وراءها.

---

[1] - مقابلة مع محسن الخزندار.

[2] - مقابلة مع رباح مهنّا.

[3] - كتاب من أبو أحمد فؤاد.

4. إذا كانت حركة فتح هي رائدة الكفاح المسلح منذ مطلع عام 1965، فهذا لا يعني تبنيها لمشروعٍ قد يقوّض المبادئ والثوابت التي قامت عليها تلك الحركة منذ انطلاقتها، بل إن ريادتها تدعوها للتمترس وراء تلك المبادئ والثوابت وليس العكس.

بالتالي: نصل إلى نتيجة ليس فيها لبس أو غموض بأن تبنّي هذا النهج من الحلول لم يخرج إلى العلن فجأة، بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه إلاّ بعدما بات في قناعتهم أنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ظل المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.

وبحسب ما يذكره رمزي رباح: فإن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، لاقت رواجاً ونُظر إليها باهتمامٍ وتأييدٍ كبيرين خاصةً من منظومة الدول الاشتراكية، والعديد من قوى السلام في الأوساط العربية واليهودية التي اهتمت بهذا الموضوع، وأقامت علاقات مع المنظمة بناءً عليها، مما قوّى وعزّز من أوضاع العرب الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1948؛ فأصبحوا جزءاً من برنامج منظمة التحرير[1].

وفيما يخص موقف بعض التيارات الفلسطينية من طرح حركة فتح لتلك الدولة؛ ففي الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني قدّمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مذكرة للمجلس، حددت فيها هدف النضال الفلسطيني في إقامة دولة فلسطين الموحدة بعد إزالة الكيان الإسرائيلي، وأن تقضي على التمييز العرقي والعنصري، وأن تعتمد على حلٍ ديمقراطي للتناحر القائم، يستند إلى تعايش الشعبين العربي واليهودي. والموقف نفسه اتخذته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أكّدت على المضمون الأيديولوجي لفلسطين الغد، التي ستحكمها المبادئ الماركسية اللينينية التي لا بديل عنها في مرحلة التحرير والنضال وفي مرحلة ما بعد التحرير، بأن: "**فلسطين المحررة: ستكون جزءاً من مجتمع عربي ثوري جدي ... إن المجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية، على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التي يعاني منها إنسان هذا الوطن ... وأن اليهود في فلسطين بعد التحرر**

[1]- مقابلة مع رمزي رباح.

سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية: كمواطنين في مجتمع ديمقراطي اشتراكي" [1].

وفي المقابل: فقد كان أشد المعارضين لشعار فلسطين الديمقراطية في الساحة الفلسطينية من يمثلون القومية العربية، من منطلق أن فلسطين الديمقراطية وبالتعريفات التي أُعطيت لها يتناقض مع عروبة فلسطين ومع القومية والوحدة العربية؛ فرأت طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة): بأنه وبالرغم من أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه، إلاَّ أنها تُبدي تحفظها اتجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية، لأن "**مثل هذه الدولة تتنافى مع الوحدة العربية التي تؤمن بها؛ فهي تسعى إلى إقامة دولة عربية واحدة لا حواجز فيها ولا حدود تفصل بين أقطارها، وكل حل للقضية الفلسطينية لا يتفق مع هذا المنطق يبقى حلاً مرفوضاً من الناحية الفكرية بالنسبة للطلائع**". كما وبيّنت الصاعقة أنها: "**ليست ضد اليهود في فلسطين كشعب**" ولكنها ضد الصهيونية، وأن الحل الذي تراه مناسباً هو الحل الاشتراكي باعتباره الحل الإنساني الذي يكفل لليهود العيش بسلام، وضمن حقوق متساوية مع العرب في إطار المجتمع العربي الاشتراكي. أما موقف جبهة التحرير العربية، فقد اتسم برفضٍ صارم لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية وقام ذلك الرفض على خلفية قومية، وانطلاقاً من تحليل موضوعي لطبيعة المجتمع الصهيوني، واستحالة نجاح أي مراهنة على نبذ اليهود لصهيونيتهم وهو الشرط اللازم للعيش في فلسطين المحررة معهم، وهي من منطلق رؤيتها للصهيونية كنفي لوجود الشعب الفلسطيني، ومن منطلق أن المجتمع الصهيوني القائم على الاغتصاب والعدوان هو مجتمع مضطهِد وظالم بمجموعه، تؤكد استحالة العيش مع ذلك المجتمع. فالنقيضان لا يمكن أن تجمعهم أرضية مشتركة أو قيم واحدة [2].

ومهما يكن من أمر: ففكرة الدولة الديمقراطية لم تكن مستساغة لدى الكثير من الأنظمة العربية، التي كانت تصفها قيادة منظمة التحرير بالرجعية، وكان ياسر عرفات قد

---

[1]- أبراش، "دولة ثنائية القومية في فلسطين".

[2]- المرجع السابق.

أشار إلى ذلك بقوله: "**لقد تعرضنا لكثيرٍ من الحملات والبيانات المتطرّفة في العالم العربي... لأننا متمسكون جداً بأصدقائنا اليهود**"[1].

ويبدو أن ثمة مخاوف نجمت عن فكرة تبني مشروع الدولة الديمقراطية، منها هيمنة الأكثرية اليهودية في فلسطين على العرب؛ لذلك حاول ياسر عرفات في آب (أغسطس) 1969، التقليل من شأن ذلك الخطر بقوله: "**لا تناقض بين وجود دولة ديمقراطية وتقدمية في فلسطين، وبين واقع أن هذه الدولة ستكون عربية ... إن مثل هذه الدولة لن تكون مستقرة وقابلة للحياة؛ إلاّ إذا كانت جزءاً من محيطها الذي هو عربي ... إن أكثرية سكان الدولة المقبلة ستكون عربية، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هناك 2,5 مليون فلسطيني عربي من مسيحيين ومسلمين، و1,25 مليون عربي من الطائفة اليهودية يعيشون حالياً في دولة إسرائيل**". وتابع عرفات قوله: "**إن اقتراحنا لا يرتبط بعدد معين؛ وإنما بمبدأ أساسي هو أننا سنرحب بجميع اليهود الذين سيتركون الأيديولوجية الصهيونية، ويقبلون بالعيش معنا في الدولة الفلسطينية**"[2].

ومن يقرأ كلام عرفات بتمعّنٍ شديد، يشعر بأنه يريد الإيهام بأن العرب سيكونون أكثرية في الدولة المقترحة، بعدما ضمَّ إليهم اليهود العرب الذين وفدوا إلى فلسطين بعد قيام دولة إسرائيل، وإنما الحقيقة التي حاول تجاهلها أو تغييبها أن اليهود سواء أكانوا عرباً أو غير عرب سيشكلون أكثرية السكان في الدولة المقترحة، الأمر الذي دعاه لكي يتهرّب من تلك الإشكالية بأن قال: "**إننا لن نناقش تركيبة الدولة الجديدة بشكلٍ مفصّل، لأن ما نحتاجه اليوم هو أوسع تلاحم وطني ممكن**"[3].

ومهما يكن من أمر: فإن هذا المشروع كان مغلّفاً بالغموض خاصة بعد تعديل الميثاق القومي بالوطني، فقد تمَّ اعتبار اليهود الذين يحق لهم البقاء في فلسطين بعد تحريرها هم اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، دون تحديد تاريخ معيّن لبداية هذا الغزو، الذي يمكن إرجاعه إلى نشوء المستوطنات الصهيونية

---

[1]- آلان غريش، "**شعار الدولة الفلسطينية في الثورة الفلسطينية: حوار المؤيدين والمعارضين**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 124، آذار (مارس) 1982، ص87.

[2]- المرجع السابق، ص88.

[3]- المرجع السابق، ص94.

الأولى التي أُقيمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ويرى البعض: بأن هذا الغموض يعود لعجز الفكر السياسي الفلسطيني قبل طرح شعار الدولة الديمقراطية عن بلورة صورة واضحة للإطار السياسي والقانوني، الذي سيقرر فيه الشعب الفلسطيني مصيره: "**بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره**"، كما ورد في المادة الثالثة من الميثاق الوطني [1].

وإجمالاً: فإن تحول ظاهرة العمل الفدائي في أعقاب هزيمة 1967 إلى حركة مقاومة مسلحة التفت حولها جماهير فلسطينية وعربية واسعة، صارت تستقطب اهتمام قطاعات واسعة من الرأي العام الدولي، ورغم أن ذلك زاد من ثقة تلك الحركة بنفسها، إلاّ أنه أدّى في الوقت نفسه إلى شعورها بالمزيد من المسئولية عن مواقفها خاصةً بعد أن تسلّمت حركة فتح والتنظيمات الفدائية الأخرى قيادة منظمة التحرير، وباتت تطمح إلى تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل العربية والدولية من جهة، ومن جهةٍ أخرى: فقد بيّنت الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية، عدم واقعية التصورات التي سادت في المرحلة التي سبقت الحرب حول إمكانية حسم مسألة الوجود اليهودي في فلسطين، على قاعدة شعار الثأر أو على أساس إرغام السكان اليهود على ترك فلسطين. وأظهرت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية خصوصاً بعد إقرار عددٍ من الدول العربية بوجود إسرائيل كأمرٍ واقع، أن التعايش مع اليهود في فلسطين أمرٌ لا مفر منه؛ وبالتالي: لا بد من طرح صيغة معقولة ومقبولة على الصعيد الدولي لتنظيم هذا التعايش [2].

ويبدو أن الأسباب كانت كثيرة لتبني هذا المشروع من قِبل حركة فتح كما أسلفنا الإشارة، ومن يحيى حمودة رئيس منظمة التحرير الجديد وأهمها حالة الضعف التي باتت تسيطر على الأمة العربية. ولو تفحّصنا الشخصيات التي قادت حركة فتح، مثل: ياسر عرفات (أبو عمّار) وصلاح خلف (أبو إياد)، فقد كانا براغماتيين يؤمنان بإمكانية السلام مع اليهود والاعتراف بالأمر الواقع، ولعلَّ كتاب صلاح خلف (**فلسطيني بلا هوية**) يشير الى ذلك بوضوح ودون مواربة [3]، كما أسلفنا الإشارة.

---

[1] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص178-179؛ فيصل حوراني، **الفكر السياسي**، ص137-138.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص181-182.

[3] - مقابلة مع فؤاد بنات.

وكان قد نُسب من قبل ليحيى حمودة رئيس منظمة التحرير المؤقت في تصريحٍ أدلى به ونقلته صحيفة النهار اللبنانية في 3 كانون ثانٍ (يناير) 1968، وإن كان حاول تصحيحه فيما بعد مبرراً ذلك بأن الصحيفة المذكورة نشرت حديثه بأسلوبٍ لغويٍّ لا يعتمده، غير أنه لم ينفِ ما قاله بالمطلق فقد نُسب إليه قوله: "**إنه يجب مواجهة الأمور وعدم المطالبة بالمستحيل، نحن نقول لليهود حتى الذين أتوا إلى فلسطين بعد 1948م: تريدون السلام والتعايش حقاً؟ تحرروا من الصهيونية كحركةٍ سياسية وعقيدةٍ متزمّتة عنصرية ودينية؛ واقبلوا أن تعيشوا مع العرب في دولةٍ فلسطينية، يهودية – عربية، حيث يكون لكل فئة حصتها حسب استحقاقها وحقوقها**". وأضاف قائلاً: "**كل شيء ممكن إذا رفض يهود إسرائيل التخلي عن الصهيونية. علينا أن نقتسم فلسطين حسب العدالة والحق، والمعروف أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب، في هذا الجزء عاش أجدادنا وماتوا ودُفنوا. هذا الجزء هو وطننا وتراثنا الروحي والثقافي، وهو منازلنا وأراضينا وتجارتنا، لم يكن يحق لأحد أن يسلبنا هذه الأملاك التي هي جزء منا ليعطيها لشعبٍ يبحث عن وطن، لأن اليهود كانوا ضحية الاضطهاد النازي. لقد تمَّ كل شيء الآن ومن السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي، إذا أرادوا البقاء في فلسطين بعد التخلي عن الصهيونية؛ فليحتّلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستغلة قبل 1948، وليردُّوا إلينا الأجزاء التي سلبوها للعرب، وإلاَّ سيكون الصراع الدائم مهما كانت النتائج. صدّقني أنا ديمقراطي حتى العظم ومؤيد حقيقي للسلام، ومع هذا يستحيل عليَّ: أن أقبل أو أتخيّل الأمر الواقع الإسرائيلي في حالته الراهن**" [1].

والحقيقة: ليس بوسع أي باحث أن يمر على ما قاله يحيى حمودة مرور الكرام؛ فما قاله يعدُّ تحوُّلاً وتغيُّراً دراماتيكياً في سياسة المنظمة في وقتٍ كان فيه حملة البنادق قد تربّعوا على عرشها؛ فيحيى حمودة بذلك مع ما تبنّته حركة فتح بالخصوص يُعدّ من أوائل من بدأوا بالواقعية السياسية على الساحة الفلسطينية، عندما أنزل سقف المنظمة من "**تحرير كامل فلسطين**" إلى الموافقة على "**تعايش الفلسطينيين أصحاب الأرض، مع اليهود الطارئين والمغتصبين لأراضيها في دولةٍ واحدة**". بل أخطر ما في قوله: أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب، أي أن فلسطين لم تكن يوماً كلها ملكاً لهم. وكذلك قوله: **لقد تمَّ كل شيء الآن ومن**

[1] - اليوميات الفلسطينية، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، ص11-12.

السخف أن نطلب من اليهود العودة إلى وطنهم الأصلي. إذا أرادوا البقاء في فلسطين بغير التخلي عن الصهيونية، فليحتلوا الأجزاء من فلسطين التي لم تكن مستغلة قبل 1948، وليردوا إلينا الأجزاء التي سلبوها للعرب. تلك أمور يقف المرء أمامها باستغرابٍ ودهشة؛ فهل يُفهم مما سبق أن على الفلسطينيين قبول الأمر الواقع والإقرار باحتفاظ اليهود بما احتلوه من أرض، وأن يمنّ اليهود عليهم (أي على الفلسطينيين) بالجزء الآخر منها. وعلى أية حال: فتلك الأقوال سوف يبني عليها قادة المنظمة فيما بعد سياساتهم، من ضرورة الالتزام بالواقعية السياسية وعدم طلب المستحيل، كما سيتضح بيانه لاحقاً.

ولكن الأغرب فيما قاله بأن: **علينا أن نقتسم فلسطين حسب العدالة والحق، والمعروف أن قسماً من فلسطين كان دائماً للعرب.** أي منطق هذا الذي يتحدث عنه رئيس منظمة التحرير؛ فكأنه يقر بذلك بموافقته على مشروع التقسيم لعام 1947، وكأنه يقر بحق اليهود في أخذ قسماً من أرض فلسطين ليقيموا عليها دولتهم، الأمر الذي لم يكن مقبولاً في ذلك الوقت.

والواضح أن التغيّر في أهداف منظمة التحرير قد بدا سريعاً ومتلاحقاً غداة تنحية الشقيري؛ فالأخير تنحّى في 24 كانون أول (ديسمبر) 1967، وسرعان ما بادرت حركة فتح كما أسلفنا الإشارة، في كانون ثانٍ (يناير) 1968 إلى رفع شعار (الهدف) الدولة الديمقراطية في فلسطين، تحت الدعوة إلى أن ذلك يقدِّم حلاً إنسانياً تقدّمياً للمشكلتين الفلسطينية واليهودية. ولكن أخطر ما انطوى عليه هذا الحل، أنه تحوُّل عن أهداف المنظمة قوامه الاهتمام بالوجود اليهودي القديم والجديد في فلسطين، واعتُبر ذلك التحوُّل إيذاناً مبكراً بتسلل ما سُمي فيما بعد بالمواقف المعتدلة داخل المنظمة، وهي الوجهة التي سيُقدّر لها الاتساع والتمدد بين قياداتها[1].

ويرى البعض: أنه مع عدم التجاهل لأهمية العامل الإنساني في تبني هدف "فلسطين الديمقراطية"، وعقلانية هذا العامل في إطار التعامل مع القضية دولياً، إلاَّ أن الدافع الرئيسي وراء تبني هذا الشعار والهدف، هو تلمُّس بعض العناصر القيادية في منظمة التحرير وفي حركة فتح تحديداً التي كان لها نصيب الأسد في ممارسة الكفاح المسلح، وفي التعامل مع الأنظمة العربية والتصادم معها، تلمّسهم الفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة والشعب

[1]- الأزعر، تطور حركة التحرر الوطني، ص316.

الفلسطيني من جهة، وتحرير فلسطين عسكرياً وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهةٍ أخرى؛ فكان تبنّي هدف "فلسطين الديمقراطية" منطلق سياسة التسوية، على الرغم من أن الثورة الفلسطينية والحالة العربية كانتا أفضل بكثير مما هي عليه الآن [1].

ومن خلال ما سبق بيانه: يتضح أن ما ذكره يحيى حمودة الرئيس الثاني لمنظمة التحرير، وما تبنّته حركة فتح إنما خرجا من مشكاةٍ واحدة، وأن ثمة تلاقحاً للأفكار والمواقف. وإن شئنا الدقة فإن توافقاً على تبني هذا المشروع كان موجوداً لدى الطرفين، وذلك على الرغم من إن الشقيري لم يكن فقط أول من عارض القرار الدولي (242)، بل ورفض التفاوض مطلقاً مع إسرائيل كما هو معروف.

وللتدليل على صحة ما ذهبنا إليه، فإن الشقيري نفسه كان قد أدلى بتصريحٍ لمجلة "الجديد" اللبنانية قال فيه: "**إن العام 1968 يبدو وكأنه عام تصفية القضية الفلسطينية، وقد حاولتُ جاهداً أن أقاوم معالم التصفية ولكن القوى التي تعمل للتصفية كانت أقوى مني، إنها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجميع الدول العربية باستثناء دولتين أو ثلاث بعيدة عن خط النار**". ثمَّ قال: إن الذين جاءوا بعده لن يكونوا أحسن منه، ولن يعطوا أكثر منه، وإذا كان لسانه هو أحد أسباب ما جرى، فقد صمت هذا اللسان بانتظار ماذا سيحدث [2].

إن ما ذكره الشقيري لم يأتِ من فراغ وإنما كان يقصد ما يقول، وبصرف النظر من موقف الدول العظمى من القضية الفلسطينية، فإن ما يعنينا هنا هو قوله أن جميع الدول العربية تعمل على تصفية هذه القضية ما عدا دولتين أو ثلاث. وأخطر ما في قوله هذا أنه حدد تلك بأنها ليست من دول المواجهة، أو ما أُصطلح على تسميته بدول الطوق. وإن لم يحدد تلك الدول بالاسم، لكن نعتقد أنه قصد بها الجزائر واليمن والكويت، ونكاد نجزم بأنه قصد أيضاً ما تمَّ تواتره من أقوال يحيى حمودة الرئيس الجديد للمنظمة ومشروع حركة فتح حول الموافقة على دولة ديمقراطية في فلسطين تضم العرب واليهود فيها، لذلك قال بأن العام 1968 هو عام تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بعدما أنزل الفلسطينيون من سقف مطالبهم إلى ما هو أدنى. وكانت الدول العربية من قبل قد قبِلت بالقرار الدولي (242)

---

[1]- أبراش، "**دولة ثنائية القومية في فلسطين**".

[2]- **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 7، من 1968/1/1 إلى 1968/6/30، ص37-38.

والذي ينص فيما نصَّ عليه: على عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل عام 1967، أو بمعنى أدق: فإنه وضع قيادة المنظمة الجديدة في مصاف الدول العربية التي تعمل على تصفية القضية. وبالتالي قال: إن الذين جاءوا بعده لن يكونوا أحسن حالاً منه، وإنهم لن يبذلوا جهداً للحفاظ على الثوابت الوطنية الفلسطينية أكثر مما بذل، مع الفارق بأنه بقي مُصرّاً على موقفه بضرورة عدم تقديم أي تنازلات قد تضر بالقضية الجوهرية، فدفع ثمن موقفه هذا بالتخلّي عنه عربياً على الأقل.

علماً بأن يحيى حمودة كان قد تراجع عمّا نُسب إليه وذكر في حديثٍ له مع صحيفة المحرر اللبنانية في 9 آب (أغسطس) 1968، رفضه لجميع الحلول السياسية بما فيها مشروع التقسيم الصادر في العام 1947؛ فذلك حسب حمودة اعتراف صريح بمشروعية الاحتلال، وبتملّك الإسرائيليين لحوالي 60% من أرض فلسطين التاريخية، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يملكون في العام 1947 أكثر من 3% من مجموع الأراضي التي خُصصت لهم في مشروع التقسيم [1].

ويبدو أن المجلس الوطني الفلسطيني منذ منتصف عام 1970، قد شهِد حالة من التخبّط السياسي في اتخاذ القرارات التي تخص حل القضية الفلسطينية؛ فالدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 30 آيار (مايو) إلى 4 حزيران (يونيه) من العام نفسه والتي شاركت فيها كل الفصائل الفلسطينية، كانت قد شهِدت تراجعاً في الفكر السياسي الفلسطيني عن مطلب الدولة الديمقراطية الذي كان مطلباً واضحاً؛ فتمَّ استبداله بصيغة جديدة هي: "**مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين**"، مما يعني إمكانية تعايش العرب واليهود في مجتمعٍ واحد. ثمَّ اتخذ المجلس الوطني في دورته الثامنة التي انعقدت في القاهرة في الفترة ما بين 28 شباط (فبراير) و5 آذار (مارس) 1971، قراراً بأن الهدف الأساسي والمركزي للثورة هو: "**تحرير فلسطين تحريراً كاملاً**". ومع خروج حركة المقاومة الفلسطينية من الأردن لم يبق مبرر للاستمرار في سياسة الغموض، وأصبحت الثورة مطالبة بتوضيح مواقفها اتجاه عدد من القضايا الحيوية من بينها شعار "الدولة الفلسطينية الديمقراطية"، وكانت الدورة المذكورة للمجلس الوطني فرصة لتبنى شعار

---

[1] - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد 8، من 1968/7/1 إلى 1968/12/31، بيروت، مركز الأبحاث– منظمة التحرير الفلسطينية، حزيران (يونيه) 1969، ص103.

"**فلسطين الديمقراطية**". وفي العام نفسه عقد المجلس الوطني دورته التاسعة في القاهرة في الفترة ما بين 7 -12 تموز (يوليه) في ظل مشاريع التسوية المتلاحقة، وتردّي العلاقات بين حركة المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية [1].

وعلى أية حال: فالواقع الفلسطيني بعد أحداث الأردن الدامية تعرّض لهزّة قوية، كما ركّز الفكر السياسي الفلسطيني مرة أخرى على فكرة الدولة الفلسطينية، وكان المناخ مؤاتياً لعملية التقييم والمراجعة. وهذا التيار كان بارزاً بشكلٍ كبير لدى حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بالدرجة الأساسية؛ ولكن ذلك الأمر بقي في إطار التفاعلات التي لم تتحول إلى سياسية عملية رسمية إلاّ بعد عامي 1973، وذلك بسبب الرفض الشعبي وقتذاك لمثل هذه الطروحات. ولمّا كانت الدورة التاسعة للمجلس الوطني قد تحدّثت عن دولة كما سبق الإشارة؛ فقد أصدرت الجبهة الشعبية بياناً حذّرت فيه من مغبة الحديث عن هذه الدولة، كما إن الجبهة الشعبية كانت تستشعر بأن ثمة بوادر تعاطي لدى البعض مع مشاريع التسوية خاصة بعد هزيمة جرش في الأردن عام 1971؛ فمنظمة التحرير بدأت تتعاطى ايجابياً مع مثل تلك المبادرات [2].

وفي تلك الأثناء كان ثمة نوعاً من التناغم المصري – السوري على إحداث تغيير جدّي في بنية منظمة التحرير، وبدأ الحديث يدور عن رئاسة ياسر عرفات (أبو عمّار) للمنظمة؛ فاقترح البعض بأن يتفرّغ أبا عمّار لقيادة حركة فتح، بينما يتولى خالد الحسن (أبا السعيد) رئاسة المنظمة. وكانت قيادة حركة فتح أكثر تماساً مع تلك المسألة، مما يعني أنه منذ العام 1971 كان هناك موقف عربي للتعامل مع التسوية السلمية [3].

وكانت الجبهة الشعبية قد أدركت بأن ثمة هجوماً يستهدف منظمة التحرير، وأن ثمة محاولات للسيطرة عليها من قوى ما يُسمى بالاعتدال الفلسطيني أو الأكثر اعتدالية. ويمكن القول بأنه خلال الدورة التاسعة للمجلس الوطني، قدّم خالد الحسن مداخلة تحدث فيها عن المتغيّرات الإقليمية والدولية ومرحلة ما بعد أيلول 1970 وجرش 1971، وبأن على القيادة الفلسطينية أن تُدرك الهوامش التي يجب التعامل فيها مع الشرعية الدولية. وفي ذلك

---

[1] - المصري، **اتجاهات الفكر السياسي**، ص76-77؛ أبراش، "**مفهوم الدولة الفلسطينية**".

[2] - **مقابلة مع جميل المجدلاوي**.

[3] - المرجع السابق.

الاجتماع طلب ياسر عرفات من الجبهة الشعبية عدم الرد على مداخلة خالد الحسن لرغبته بالرد عليها شخصياً، فحسب قول الأستاذ جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني: فإن عرفات ردَّ على الحسن بالقول: "**اللي تعب يستريح**". وتلك إشارة واضحة لخالد الحسن بعدم تكرار تلك المقولات مرة أخرى، وبذلك وضع عرفات نهاية للمحاولات التي كانت تجري سراً لإنهاء قيادته للمنظمة [1].

وفي هذا السياق رفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار الدولة الديمقراطية مدخلاً لبناء دولة ثنائية القومية، دون هوية عربية وذلك باسم الديمقراطية. ورأت أن إطار تلك الدولة لن يكون في وسعه حل مشكلة مصير التجمع اليهودي القائم في فلسطين، وهو ما يتطلّب وضع هذه المشكلة في إطار عربي أوسع، من خلال ربط الثورة الفلسطينية وأهدافها بأفق التحول الاشتراكي والوحدوي في الوطن العربي، الذي سيقدّم الحل الصحيح والديمقراطي لكل القوميات والأقليات ليس فقط في فلسطين، ولكن في كل المنطقة العربية[2].

وكان أحد قادة الجبهة الشعبية قد لخّص موقف الجبهة من شعار الدولة الديمقراطية في ربيع عام 1970 بالقول: "**إن نقدنا لشعار الدولة الديمقراطية ينطلق من مبدأ رفض التجزئة والسيادات السياسية المزيفة ... (و) من خلال تصورنا الكلي يتضح أننا ننوي معاملة كافة سكان فلسطين، على أساس مساواة جميع المواطنين في ظل مجتمع اشتراكي يهيئ الشروط الموضوعية لا الدستورية وحسب، لإقامة علاقات ديمقراطية في دولة عربية وحدوية تقدمية منفتحة على الشعوب المناضلة ضد الاستعمار وكافة أشكال الاضطهاد ... وهذا الحل من شأنه اثبات الهوية الاشتراكية والإنسانية لكفاحنا المشروع، ويرفع عن اليهود أنفسهم سيطرة الصهيونية وكابوسها، ويظهر لهم حقيقة القضية العربية وعدالتها**" [3].

ومما سبق بيانه خلال هذا الفصل، بالإمكان الوقوف عند بعض النتائج المهمة:

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص522؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص185-186.

[3]- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص325-329؛ الشريف، **البحث عن كيان**، ص187.

- إن أول الحلول السلمية التي أقدمت عليها منظمة التحرير، كان تبنّي مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين، بعد أقل من شهرٍ واحد من تنحي الشقيري عن رئاسة المنظمة.
- إن تبنّي مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين لم يخرج إلى العلن فجأة، بل يبدو أنه كان يدور في ذهن قادة منظمة التحرير بعد هزيمة 1967 مباشرة، ولكنهم لم يجرؤا على الجهر بإعلانه إلاَّ بعدما باتوا مقتنعين، بأنهم لن يتمكّنوا من تحقيق هدف التحرير الكامل للتراب الفلسطيني، في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية الجديدة التي فرضتها تلك الحرب.
- إن المبررات التي سوقتها القيادة الفلسطينية وبعض التنظيمات اليسارية، لتبني مشروع الدولة الديمقراطية في فلسطين، لم تكن في أغلبها مقنعة للبعض، وإنما ظهر من خلالها التعجّل في كيفية إدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي.